الآثار الاقتصاديّة لجدار الفصل العنصري العازل على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطينيّ

The Economic Effects of the Apartheid Wall on All Sectors of the Palestinian Economy

منير موسى أبو رحمة [1]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مخبر حقوق الانسان والحريات الاساسية، الجزائر، moneer.1978@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/26 تاريخ القبول: 2022/03/02 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

تهدف سلطات الاحتلال من وراء الجدار العازل إلى تدمير كافة القطاعات الاقتصاديّة الفلسطينيّة، ويظهر ذلك جلياً من خلال مصادرتها وتجريفها لمساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينيّة لصالح الجدار العازل، حيث يوثر تدهور الوضع الاقتصاديّ على مختلف الأوضاع الأخرى، فالجدار العازل ترك آثاراً سلبية مدمرة على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطينيّ، ويعد القطاع الزراعيّ أكثر القطاعات الاقتصاديّة تضرراً نتيجة إقامة الجدار العازل، كما وتسبب الجدار العازل في خسائر فادحة لمختلف المنشآت الاقتصاديّة الأخرى.

كلمات مفتاحية: الجدار العازل ، الأراضي الزراعية الفلسطينية ، الاقتصاد الفلسطيني ، المنشآت الفلسطينية ، تجزئة السوق الوطني الفلسطيني .

تصنيفات JEL : O13

Abstract:

The occupation authorities aim behind the separation wall to destroy all Palestinian economic sectors, and this is evident through the confiscation and bulldozing of large areas of Palestinian lands in favor of the separation wall, where the deterioration of the economic situation affects various other conditions, as the separation wall has had devastating negative effects on all sectors of the economy The agricultural sector is the most affected economic sector as a result of the construction of the separation wall, and the separation wall has caused heavy losses to various other economic facilities.

Keywords : the separation wall, Palestinian agricultural lands, the Palestinian economy, Palestinian establishments, segmentation of the Palestinian national market.

JEL Code : **O13**

المؤلف المرسل: منير موسى أبو رحمة

1. مقدمة:

منذ الإعلان عن تشييد الجدار العازل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة بات يشكل الهاجس السرطانيّ الذي يتغلغل داخل الأراضي الفلسطينيّة، ويقوض فكرة إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة ويمثل الجدار العازل الوجه الأبرز للمشروع الاستيطانيّ، كما يعد بمثابة أداة جديدة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ليس هذا فقط بل طالت آثاره مختلف مناحي الحياة للشعب الفلسطينيّ، من مصادرة لأراضيهم التي سيقام عليها الجدار والتضييق على الحياة اليوميّة للمواطنين الفلسطينيين.

ارتكز المشروع الصهيوني في فلسطين على عدد من الركائز التي أسهمت في تأسيس الدولة الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية، وكان الاستيطان والهجرة اليهودية إلي فلسطين الأكثر أهمية في هذه الركائز حيث عملت الحركات الصهيونية على التبكير بها، وكان الاستيطان هو التطبيق العملي لتحقيق الرؤية الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بعد طرد سكانها الأصليين بشتى الوسائل، وعبر الترويج لمقولة" أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب اعداد كبيرة من اليهود لإحلالهم بدلا من الفلسطينيين .

وعلى ضوء ذلك تدور هذه الدراسة حول إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو حجم الآثار السلبية لجدار الفصل العنصري العازل على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطينيّ ؟

وللتعامل مع الاشكالية التي طرحتها الدراسة، اعتمد الباحث على مقاربة منهجية تكاملية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة في :

المنهج التاريخي: وذلك من منطلق أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، هي تراكم لمجموعة من العوامل التي حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن ومعا لم السياسة هنا يستطيع أن يجعل التاريخ إطاراً لمعرفة الماضي والسياسة أكثر ارتباطا بالتاريخ من أي علم آخر، كما أن التاريخ يوصف بأنه علم السياسة الجارية، ولذلك ومن خلال استخدام هذا المنهج سوف نستطيع الحصول على كثير من الوثائق والمعلومات التي ستساعدنا في التوصل إلى حقيقة تأثير العلاقات بين كل من ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المحاذير والشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج من جانب الباحثين على النحو التالي (المنوفي، 1987، الصفحات 71-75):

- يكون استخدام التاريخ والأحداث وفق إطار نظري محدد لإثبات فرضية معينة أو تأكيد أهمية تواتر معين من التفاعلات والتطورات.
- لا يستخدم المنهج التاريخي أو يطبق للحشو أو لحشد كم من المعلومات دون الاهتمام بتحليل تلك العوامل لخدمة أهداف البحث ومعالجة المشكلة البحثية.
- التحليل وليس الوصف هو الفيصل فالباحث الذى يقتصر على السرد التاريخي يضع جهده في عداد البحوث الشكلية التي عفا عليها الزمن
- رغم اختلاف كل حالة قد يفضل استخدام منهج أو أداة بحثية إضافية ويحدد بوضوح نطاق وحدود وأهداف استخدام التاريخ.

وكفرضية رئيسية للإجابة على الإشكالية للوصول للتفسير المنطقي والمنهجي للآثار السلبية للجدار كانت صياغة الفرضية كالتالي :

- إن جدار الفصل العنصري قد أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي والاجتماعي وعدم قيام الدولة الفلسطينية .

لذلك كان من بين أهداف الدراسة :

- فضح الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع واعتبارها سلطة احتلال على الأرض .
- خلف الجدار العازل آثاراً سلبية ساهمت في إضعاف الاقتصاد الفلسطينيّ بشكل كبير .

2. تعريف الجدار العازل ومساره

تسعى إسرائيل دولة الاحتلال من وراء تشييد الجدار العازل إلى ترسيم حدودها وتثبيت استيطانها في الضّفة الغربيّة لفرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينيّة، مما يعيق الشعب الفلسطينيّ لممارسة حقوقه الوطنيّة الثابتة، فما هو هذا الجدار؟ وما هو مساره؟

1.2 تعريف الجدار العازل:

يعرف الجدار العازل بأنّه: منظومة من الحواجز والعوائق التي بدأت سلطات الاحتلال بتشييدها عام 2002 بمحاذاة خط الهدنة أو ما يعرف بـ "الخط الأخضر" وداخل أراضي الضفة الغربيّة بحجة حماية أمن إسرائيل من هجمات المقاومة الفلسطينيّة (منظمة التحرير الفلسطينية، 2017).

ولقد تمّ التّصديق على إقامة الجدار العازل في شهر أبريل/نيسان عام 2002، خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" في جلسة خاصة، ثم شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذه في شهر يونيو/حزيران من العام نفسه، عقب تسلم "أرئيل شارون" رئاسة حكومة الاحتلال (عياش، 2009، صفحة 225).

وتتكون منظومة الجدار العازل من سلسلة من الجدران الإسمنتية بارتفاع 8 أمتار وطريقاً لمرور الدوريات العسكريّة بالاتجاهين، كما وتشتمل هذه المنظومة مجموعة محصنة من أبراج المراقبة، بالإضافة إلى الأسلاك الشائكة المكهربة والعوائق وطرق لكشف أثر أقدام العابرين وأجهزة تحسس إلكترونية (نوفل، 2015، صفحة 171) .

وتنقسم تركيبة الجدار العازل إلى قسمين هما:

–المقاطع الاسمنتية: وتتكون هذه المقاطع من قطع إسمنتية متلاصقة، مقامة على ارتفاع ما بين 6–9 أمتار تعلوها أبراج مراقبة، حيث تم تشييدها على طول مسار الجدار العازل الذي يمر داخل أو قرب التجمعات السكانيّة الفلسطينيّة، ويصل طول المقاطع الإسمنتية للجدار القائم 67،417 كم.

–مقاطع السياج: وهذه المقاطع عبارة عن سياج إلكترونيّ وكاميرات مراقبة، ويمتد على جانبيه حلقات مرتفعة من الأسلاك الشائكة، ويفصل بينهما طريق للدوريات العسكريّة، وآخر مغطى بالتراب الناعم لكشف الاثر، وقد تم حفر على جانبه الغربيّ في بعض المقاطع السهلية خندق عميق (منظمة التحرير الفلسطينية، 2017).

لقد تعددت الأسماء التي اطلقت على الجدار العازل، فالجانب الإسرائيليّ يطلق عليه اسم "الجدار الأمني" في محاولة منه لإضفاء الشرعيّة على إقامته لمنع هجمات المقاومة الفلسطينيّة ضد إسرائيل، كما تعمد حصر وإبراز الهدف الأمني للجدار سعياً منه لإخفاء الأهداف الخفية من تشييده، أما الجانب الفلسطينيّ فقد أطلق عليه اسم "جدار الضم والتوسع" على اعتبار أنّ إسرائيل دولة الاحتلال تسعى من خلاله إلى التوسيع على حساب الأراضي الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة، ويفرض الجدار العازل واقعاً جديداً على الأرض الفلسطينيّة يسهل عملية ضم الأراضي الفلسطينيّة إلى إسرائيل.

كما أطلقت منظمة العفو الدوليّة على الجدار العازل اسم "حاجز أو سياج أو جدار" في تقاريرها، أمّا المنظمات الأهلية الفلسطينيّة أطلقت عليه اسم "جدار الفصل العنصريّ" حيث تهدف إسرائيل من خلاله إلى تكريس الفصل العنصريّ بفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين، لتدمير مقومات الشّعب الفلسطينيّ وتهديد وجوده (جبر، 2005، الصفحات 12–13).

رسمياً أطلقت محكمة العدل الدوليّة على الجدار تسمية "جدار" في فتواها التي أصدرتها بشأن الجدار العازل، حيث حملت عنوان الفتوى اسم: "فتوى محكمة العدل الدوليّة بشأن الآثار القانونيّة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينيّة المحتلة" (محكمة العدل الدولية، 2004، صفحة 1)، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على التسمية التي جاءت في قرار محكمة العدل الدوليّة بصفتها التسمية الرسميّة للجدار.

2.2 مسار الجدار العازل:

لقد أدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ عدة تعديلات على مسار الجدار منذ بنائه، حيث كان من المقرر أن يقضم الجدار العازل ما مساحته 1024 كم2، أي ما يقارب 18 % من مساحة الضّفة الغربيّة عام (صالح، 2015، صفحة 585)2002، إلا أنّه بعد أن أدخلت سلطات الاحتلال بعض التعديلات على هذا المسار، أصبحت المساحة التي سوف يقضمها الجدار العازل حوالي 733 كم2، أي ما يقارب 13 % من مساحة الضفة الغربيّة، في حين بلغ طول الجدار 770 كم (ابحيص و عايد، 2010، صفحة 18).

وتشير المخططات الإسرائيليّة التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال إلى أن مسار الجدار العازل سيمتد مستقبلاً على محيط الضفة الغربيّة بشكل متعرج ومتداخل في أراضي الضفة الغربيّة لمسافات متفاوتة (جبر، 2005، الصفحات 12-13)، وحسب المخططات المعلن عنها فإن حوالي 58كم من الجدار العازل يمر بمحاذاة خط الهدنة "الخط الأخضر، بينما تتغلغل غالبية مقاطعه والمقدرة بحوالي 657 كم داخل أراضي الضفة الغربيّة وبعمق يصل إلى 22 كم (منظمة التحرير الفلسطينية، 2017)، وبالتالي فإنّ حوالي 85 % من مساره يمر داخل أراضي الضّفة الغربيّة، وهو ما يوضح نية إسرائيل في تشييدها للجدار بهدف ضم المستوطنات الإسرائيليّة إليها بحكم الأمر الواقع الذي يفرضه الجدار العازل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة.

3. الآثار الاقتصاديّة للجدار العازل

تهدف سلطات الاحتلال من وراء الجدار العازل إلى تدمير كافة القطاعات الاقتصاديّة الفلسطينيّة، ويظهر ذلك جلياً من خلال مصادرتها وتجريفها لمساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينيّة لصالح الجدار العازل، حيث يؤثر تدهور الوضع الاقتصاديّ على مختلف الأوضاع الأخرى، فالجدار العازل ترك آثاراً سلبية مدمرة على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطينيّ، ويعد القطاع الزراعيّ أكثر القطاعات

الاقتصاديّة تضرراً نتيجة إقامة الجدار العازل، كما وتسبب الجدار العازل في خسائر فادحة لمختلف المنشآت الاقتصاديّة الأخرى (العيلة ، 2017، صفحة 16).

1.3 أثر الجدار العازل على قطاعي الصّناعة والتّجارة:

خلف الجدار العازل آثاراً سلبية ساهمت في إضعاف الاقتصاد الفلسطينيّ، وذلك من خلال انعكاساته على المنشآت الاقتصاديّة والصناعيّة الفلسطينيّة، والموارد الاقتصاديّة والإنتاجيّة للشعب الفلسطينيّ، فقد تسبب الجدار العازل في منع وعرقلة أيّ محاولة لتطوير كثير من المنشآت، كذلك يعيق الجدار العازل من خلال بواباته وحواجزه العسكريّة عمل المصانع والمنشآت في تسويق وتوزيع منتجاتها على كافة المناطق الفلسطينيّة (الدويك، 2015، صفحة 55).

كما أدى الجدار العازل إلى تجزئة السّوق الوطنيّة الفلسطينيّة إلى مجموعة أسواق منعزلة في جيوب متباعدة، مما تسبب في ضعف القدرة التنافسية للسلع والخدمات أو البحث عن وظائف في السّوق الفلسطينيّة برمتها، مما تسبب في عرقلة التنمية الاقتصاديّة الفلسطينيّة والتخطيط الاقتصاديّ الفلسطينيّ (وزارة العمل الفلسطينية، 2014، الصفحات 8-9).

كذلك تسبب مسار الجدار العازل الذي يحاصر أراضي الضّفة الغربيّة من جميع اتجاهاتها وعزلها عن أيّ حدود مع الأردن، إلاّ من خلال مجموعة بوابات وحواجز إسرائيليّة محدودة، إلى تقييد حركة التجارة الخارجيّة "استيراد وتصدير" بسبب السيطرة الإسرائيليّة عليها، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الفلسطينيّ مما سيفقد الفلسطينيين أحد أهم المقومات في البناء الاقتصاديّ والتنمية الاقتصاديّة (رجب، 2004، صفحة 1).

ولقد تسبب بناء الجدار العازل إلى حدوث اضطرابات واختلالات في التخطيط لتطوير المشاريع القائمة أو التخطيط لمشاريع جديدة، كما ودفعت الآثار المدمرة للجدار العازل أصحاب المنشآت الصّناعية إلى إغلاقها أو نقلها بعيداً عن مسار الجدار العازل، كما أعاق الجدار العازل وصول المواد الخام وقطع الغيار إلى المصانع والمنشآت الاقتصاديّة في مواعيدها المحددة، مما أدي إلى النقص الحاد في المواد الخام للمصانع واضطرارها للعمل بشكل مؤقت غير منتظم، وبالتالي تسريح عدد من العمال أو خفض أجورهم، كما تسبب الجدار في تلف بعض السلع الغذائيّة بسبب ضعف القدرة الشرائية للسكان، مما ألحق بالمنشآت والمصانع أضرارا و خسائر فادحة وتراجع قدرتها الإنتاجيّة (الاستاذ، 2010، صفحة 364) .

كما عمل الجدار العازل إلى إعاقة حركة الزبائن والسّلع نتيجة عزله للمناطق الفلسطينيّة ومنع تواصلها الجغرافيّ، وقد بينت معطيات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ أنّ مجموع المنشآت الاقتصاديّة التي أغلقت منذ أن شرعت سلطات الاحتلال تشييدها للجدار العازل وحتى يونيو/حزيران 2008، يقدر بحوالي 3551 منشأة (ابحيص و عايد، 2010، صفحة 18).

ويمكن القول أنّ عملية إقامة الجدار العازل عملت على خلق العديد من العواقب الاقتصاديّة أهمها:

1-النقص الحاد في الموارد الاقتصاديّة: وذلك من خلال الإجراءات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال من مصادرة للموارد الاقتصاديّة أو إتلافها أو تعذر وصولها إلى المنشآت والمصانع، حيث أدت هذه الإجراءات إلى النقص الحاد للموارد الاقتصاديّة وفقدانها.

2-ضعف الاستثمار وانخفاضه: حيث أدت الإجراءات الإسرائيليّة في المناطق التي تأثرت من الجدار العازل إلى جعل الاستثمار في هذه المناطق موضع شك، فالمصير المجهول لهذه المناطق أدى إلى تناقص فرص الاستثمار الاقتصاديّ فيها، كذلك أدت الوقائع الجديدة التي يفرضها الجدار العازل على الأرض من خلال عزل المناطق الفلسطينيّة ومنع تواصلها الجغرافيّ إلى الحيلولة دون إمكانية الاستثمار الاقتصاديّ وجعله أمراً مستحيلاً.

3-إرتفاع تكاليف صفقات الخضار والفواكه: فقد أدى انعدام التواصل الجغرافيّ والقيود الصارمة التي تفرضها سلطات الاحتلال أمام حركة المواطنين والبضائع، كصعوبة منح تصاريح المرور عبر بوابات الجدار العازل، وتفريغ البضائع وإعادة تحميلها من شاحنة إلى أخرى، إلى تلَف البضائع وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج الزراعيّة.

4-إرتفاع معدلات البطالة والفقر: حيث أدت الإجراءات الإسرائيليّة من خلال إقامة الجدار العازل وسياسة الإغلاق، إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المناطق الفلسطينيّة سواء داخل الجدار العازل أو خارجه (وزارة العمل الفلسطينية، 2014، الصفحات 8-9)، وقد بينت معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ أنّ نسبة البطالة في التجمعات التي تأثرت بالجدار العازل بلغت 32.0 % "بواقع 23.4 داخل الجدار، و 32.3 % خارج الجدار (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2007) "

2.3 أثر الجدار العازل على الزّراعة الفلسطينيّة:

إلى جانب الآثار المدمرة لإقامة الجدار العازل على قطاعي الصّناعة والتجارة لم يسلم القطاع الزراعيّ هو الآخر من أضراره الكارثيّة، حيث يعد هذا القطاع أحد أهم الركائز الرئيسيّة للاقتصاد الفلسطينيّ، فقد صاحبت عملية إقامة الجدار العازل تدمير ومصادرة مساحات شاسعة من أخصب الأراضي المستخدمة في الزراعة، كذلك أصدرت حكومة الاحتلال العديد من الأوامر العسكريّة قبل

شروعها في تشييد الجدار العازل إعلان الأراضي الواقعة بين الجدار العازل و"الخط الأخضر" منطقة عسكرية مغلقة، بالإضافة لوضعها نظام التصاريح لإعاقة الدخول إلى هذه المناطق (الدويك، 2015، صفحة 55) .

كما وقيدت البوابات وأنظمة التصاريح المرتبطة بالجدار العازل حركة المواطنين والمزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعيّة، وهو ما تسبب في انخفاض المنتوجات والمحاصيل الزراعيّة واضطرار العديد من المزارعين لتغيير نشاطهم الزراعيّ، حيث قامت سلطات الاحتلال باقتلاع آلاف الأشجار المثمرة والمعمرة لصالح الجدار العازل من جهة، ومن جهة أخرى خصصت نحو ثلثي البوابات المرتبطة بالجدار العازل لإحكام سيطرتها وإعاقة وصول المواطنين والمزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم ومزارعهم الواقعة خلف الجدار العازل، إذ يتم فتح هذه البوابات لشهر أو شهرين فقط طيلة العام خلال موسم حصاد الزيتون، وقد تسبب ذلك في حدوث تراجع في المحاصيل الزراعيّة السنوية بنسبة 50-60 % حسب ما أفاد به المزارعون المتضررون من الجدار العازل نتيجة عدم السّماح لهم من الوصول إلى مزارعهم وأراضيهم وعنايتها بشكل منتظم (وزارة العمل الفلسطينية، 2014، الصفحات 8-9).

وقد أدى الجدار العازل إلى فقدان المزارعين لمصدر دخلهم الأساسي حيث تعتمد 37 % من القرى الفلسطينيّة على الزراعة، بالإضافة إلى خسارة 50% من الأراضي المروية لصالح الجدار العازل، وتدمير 12 كم من شبكات الريّ، إلى جانب تجريف 5.7 % من الأراضي الزراعيّة المروية حيث تمت خسارتها قبل حصادها من قبل أصحابها والانتفاع منها، حيث أدت عمليات مصادرة وتجريف الأراضي الزراعيّة إلى خسارة 6500 وظيفة، بالإضافة إلى تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج حوالي 22000 طن سنوياً، كما وتسبب الجدار العازل في ضعف وخفض المنتوجات الزراعية في هذه المنطقة والتي كانت تصل محاصيلها إلى 50 طن من الفواكه ومليون طن من الخضروات، كما سيمنع الجدار العازل وصول حوالي 10000 من الماشية إلى مراعيها الواقعة غرب الجدار (وزارة الاعلام الفلسطينية، 2014، صفحة 8).

وعليه فإنّ المراحل الأولى لإقامة الجدار العازل ستتسبب في فقدان القرى والتجمعات الفلسطينيّة المستهدفة من الجدار العازل لمصادر زرقهم الأساسية والمعتمدة على الزراعة بشكل كبير، نتيجة مصادرة وتجريف أراضيهم الزراعيّة والتي تعد من أخصب الأراضي في الضّفة الغربيّة، حيث يؤدي المساس بقطاع الزّراعة إلى تدهور الوضع الاقتصاديّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطينيّ (وزارة الاعلام الفلسطينية، 2014، صفحة 8) .

ووفقاً لمعطيات تقرير البنك الدوليّ فقد ذكر أنّ الأراضي الزراعيّة التي تضررت نتيجة الجدار العازل حوالي 170 ألف دونم من أخصب الأراضي الزراعيّة وتقدر نسبتها 10.2 % من أجمالي الأراضي المزروعة في الضّفة الغربيّة، ووفقاً لما جاء في التقرير تبلغ القيمة الاقتصاديّة لهذه الأراضي حوالي 38 مليون دولار، أي ما يعادل 8 % من قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني، كما نبه التقرير إلى أن حوالي 274.700 دونم من الأراضي الزراعية، تنتج حوالي 20 % من إجمالي الإنتاج الزراعي الفلسطيني، أصبحت مهددة بسبب منطقة العزل الشرقية على امتداد وادي الأردن، كما أوضح التقرير أنّ التجمعات البدويّة التي تعتمد على تربية المواشي كمصدر أساسي لدخلها خسرت مساحات شاسعة من المراعي، مما خلف آثاراً سلبية على مدخولها المادي وتدهور أوضعها الاقتصاديّة، أيضاً أشار التقرير إلى أنّ منطقة العزل الشرقيّة سوف تضم حوالي 80 % من الأراضي المستخدمة كمراعي، ليتبقى في النهاية نحو 225 ألف دونم فقط من الأراضي الرعوية أي حوالي 15 % فقط، من أصل مليون ونصف المليون دونم (ابحيص و عايد، 2010، صفحة 1) .

وبذلك تكون السياسات الإسرائيليّة نجحت من خلال إقامة الجدار العازل إلى إفراغ عامل الأرض من محتواها والتي تعد أحد أهم مقومات البناء الاقتصاديّ الفلسطينيّ، حيث سلب الجدار العازل أكثر الأراضي خصوبة وأوفرها حظاً بالموارد المائية، وهو ما أدي إلى تدمير معظم المشاريع الزراعيّة، وبالتالي وحرمان الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة منها بكل ما ينمو عليها من أشجار مثمرة ومعمرة وفواكه وخضروات ومحاصيل حقليّة ومراعي وغيرها (رجب، 2004، صفحة 1) .

كذلك لا يمكن تحديد نسبة الخسائر والأضرار الاقتصاديّة بفعل الجدار العازل، حيث لم تتوقف سلطات الاحتلال عن عمليات مصادرة وتجريف الأراضي وتدمير للبنية التحتية الزراعيّة لصالح الجدار العازل والأنشطة الاستيطانيّة، مما يعني أنّ نسبة الخسائر الزراعيّة تزداد ارتفاعا يومياً (طرمان، 2008، صفحة 65)

4. أثر الجدار العازل على السّياحة والآثار في فلسطين .

أثر إقامة الجدار العازل بشكل كبير على الموروث الثقافيّ الفلسطينيّ، من خلال سرقة الآثار الفلسطينيّة المدفونة في المواقع الأثرية وفي باطن الأرض، حيث عمدت سلطات الاحتلال على إقامة مسار الجدار العازل على هذه المواقع وشرقيها، بحيث تظل هذه المواقع الأثرية تحت سيطرتها داخل "الخط الأخضر"، وما يؤكد هذه الرواية قيام سلطات الاحتلال بالاستعانة بخبراء وفنيين تابعين لمديرية الآثار الإسرائيليّة منذ شروعها في تشييد الجدار العازل، لمساعدة المهندسين المشرفين على إقامة الجدار العازل في الكشف عن المواقع الأثريّة

وتحديدها لكي يتم ضمها بواسطة مسار الجدار، وذلك بهدف سرقة الآثار الفلسطينيّة وإخفائها، في محاولة منها لطمس الهوية الفلسطينيّة المتأصلة والمتجذرة عبر التاريخ (الدويك، 2015، صفحة 55).

حيث أدخلت سلطات الاحتلال منذ المراحل الأولى من إقامة الجدار العازل حوالي 230 موقعاً أثرياً رئيسياً إلى الجهة الغربيّة من الجدار العازل، أمّا عن المسار الشرقيّ للجدار على امتداد غور الأردن فسيضم أزيد من 1000 موقع أثري من السيطرة الفلسطينيّة إلى السيطرة الإسرائيليّة، بالإضافة إلى 263 موقعاً آخر جرى فيها أعمال تنقيب من طرف بعثات آثار إسرائيليّة وأجنبية، حيث ستصبح وراء الجدار العازل وهي تشكل ما نسبته 62% من أجمالي المواقع التي جرى فيها أعمال تنقيب، كذلك تعرض 37 موقعاً أثرياً رئيسياً لإضرار مباشرة نتيجة إقامة الجدار العازل (أبو الهيجاء، 2008، صفحة 95)، ومع اكتمال المراحل النهائيّة لإقامة الجدار العازل سيتم عزل وتدمير حوالي 2800 معلم وموقع أثري آخر في الضفة الغربية (الدويك، 2015، صفحة 55) .

كما وقعت عشرات المواقع الأثرية ضحية للضم في المناطق التي يلتف حولها الجدار العازل لاسيما حول مدينة القدس، بشكل يسمح لبعثات التنقيب التابعة للاحتلال بإجراء أعمال تنقيب وحفريات تتعارض مع التقاليد العلمية للعمل الأثري، في موقع "صوانة صلاح" إلى الشرق من بلدة "أبو ديس"، ومحيط مسجد بلال بن رباح والمقبرة الإسلاميّة، وغيرها من المعالم والمواقع الأثرية المنشرة في الضّفة الغربيّة، بالإضافة إلى فصله لمدينتي بيت لحم والقدس اللتين تمثلان أحد أهم الواجهات السياحيّة الرئيسية في فلسطين (وزارة الاعلام الفلسطينية، 2014، صفحة 8) .

وبعد استهداف سلطات الاحتلال للمعالم والمواقع الأثريّة من خلال الجدار العازل وإجراءاتها العنصريّة، فإنّ ما تبقى من المواقع الأثريّة المتاحة للسياحة 30 موقعا أثريا فقط، وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في محاولتها لسلب الآثار الفلسطينية والترويج لرؤيتها المزيفة ونشرها على حساب المواقع الأثرية الفلسطينيّة، حيث أقامت سلطات الاحتلال نحو 12 حديقة عامة فوق أماكن ومواقع الأثرية في الضفة الغربيّة، أبرزها الحديقة المقامة على أراضي قرية "الولجة"، والحديقتان المقامتان على جبلي "جرزيم" و"عيبال" في نابلس، بالإضافة إلى عدة حدائق مقامة في القدس (القواسمي، 2018) .

ويلاحظ من خلال تتبع مسار الجدار العازل في الضّفة الغربيّة أنّه يحاصر أراضي الضّفة الغربيّة من جميع جهاتها، بشكل يبقى المعالم والمواقع الأثريّة معزولة خلفه، وهو ما يؤدي إلى تفكيك وتشتيت العلاقة الحضارية بين المواقع الأثرية والمدن التاريخيّة وتشويش مشهدها الحضاريّ كالطرق القديمة والحقول الزراعيّة وعيون المياه ومصانع الشيد والمقالع الحجرية، كذلك تسبب الجدار العازل في تدمير

المواقع الأثرية لسلبه حق السلطة الوطنية الفلسطينية في الإشراف على هذه المواقع وإدارتها وترميمها (أبو الهيجاء، 2008، صفحة 95).

كما أدى الجدار العازل إلى شل حركة السياحة بين المدن الواقعة في الشمال، والواقعة في الجنوب، لاسيما مدن الناصرة ورام الله ونابلس وجنين، أيضاً عزله منطقة أريحا والبحر الميت، بالإضافة إلى تدميره العديد من المواقع الأثرية منها: عيون الماء القديمة، والخرب الأثرية في منطقة حوسان، وغرب مدينة بيت لحم ومنها، خربة حمود وخربة قديس، وخربة الكنيسة، ودير نعل، كذلك أدت سياسات الإعلاق في مدينتي القدس وبيت لحم إلى عرقلة حركة السياحة في مدينة بيت لحم، وفقدان الآلاف من الأسر الفلسطينية لمصدر دخلها، حيث تعتمد 65 % من الأسر الفلسطينيّة في بيت لحم على السياحة كمصدر أساسي لدخلها، كما ويمكن أن يتسبب مسار الجدار العازل الذي يتغلغل ببلدة العيزرية في مدينة القدس إلى تدمير "مقبرة الشهداء" والتي تضم رفات مقاتلين مسلمين منذ عهد صلاح الدين الأيوبي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، 2018).

أنّ ما تقوم به إسرائيل كونها دولة احتلال من خلال إقامة الجدار العازل وآثاره الكارثيّة على التراث الفلسطينيّ من سلب وتدمير، يشكل انتهاك جسيم لكافة القوانين المحلية والدوليّة، لاسيما اتفاقية لاهاي لعام 1954 المتعلقة بحماية التراث الثقافيّ أثناء النزاعات المسلحة، حيث تفرض على إسرائيل دولة الاحتلال حماية التراث الثقافي، واعتبار قيام دولة الاحتلال بعمليات تدمير متعمدة للتراث الثقافيّ يندرج ضمن جرائم الحرب، بالإضافة إلى كون هذه الاعتداءات الجسيمة مخالفة لأحكام الاتفاقية الدوليّة لحماية التراث الثقافيّ والطبيعيّ لعام 1972، لذلك يتعين على سلطات الاحتلال وقف عملياتها التي تستهدف من خلالها تدمير التراث الحضاري الفلسطينيّ (الدويك، 2015، صفحة 57).

5. أثر الجدار العازل على المياه وتوزيعها

إلى جانب الاستيلاء على الأرض تعتبر السيطرة على المياه أحدى الركائز الاستراتيجية للفكر الصهيونيّ حيث بدأت الحركة الصهيونيّة بالعمل على السيطرة على الموارد المائيّة قبل إقامة دولتهم على أنقاض الشّعب الفلسطينيّ إلى يومنا هذا، فالجدار العازل يعتبر أحد الآليات التي هدفت إسرائيل من خلالها تعزيز سيطرتها على المياه الفلسطينيّة، بشكل يجعل من إسرائيل ومستوطناتها الواقعة في الضّفة الغربيّة المستفيد الأول من منتوج الأحواض الجوفيّة (جبر، 2005، الصفحات 12-13) .

حيث سعت إسرائيل جاهدة من خلال الجدار العازل لفرض واقع جديد على أهم الموارد المائيّة الفلسطينيّة بشكل يضمن سيطرتها عليها وحرمان المزارعين الفلسطينيين من ري أراضيهم الزراعيّة (إبراهيم ، 2009، صفحة 72)، وبالتالي تكون نجحت إسرائيل في السّيطرة على معظم الموارد المائية الفلسطينيّة والتحكم فيها، وهو ما سيؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من إحراز أي تقدم عمرانيّ أو صناعيّ أو زراعيّ (الصغير و غانم ، الجدار الفاصل وتأثيرة على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس ، 2011، صفحة 98).

وتعد كل من مياه الأمطار والمياه الجوفيّة والينابيع والعيون المصادر الأساسية للمياه في الضّفة الغربيّة (الاستاذ، 2010، صفحة 364)، إلاّ أنّ المياه الجوفيّة تشكل المصدر الرئيسيّ لمختلف استخدامات المياه، حيث تتربع الضّفة الغربيّة على ثلاثة أحواض جوفيّة وهي كما يلي (سلمان ، 2005، صفحة 43):

1-الحوض الغربيّ: يعتبر أكبر أحواض المياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة وأكثرها إنتاجيّة، حيث تقدر كمية المياه المتجددة فيه سنوياً نحو 362 مليون م3.

2-الحوض الشمالي الشرقيّ: تقع معظم مصادر تغذية هذا الحوض في الضّفة الغربيّة وتقدر كمية المياه المتجددة فيه سنويا 154 مليون م3.

3-الحوض الشرقيّ: تقدر كمية المياه المتجددة في هذا الحوض حوالي 172 مليون م3، وتقع جل مصادر تغذيته في الضّفة الغربيّة، لذلك تعتبر مياه هذا الحوض مياه وطنيّة فلسطينيّة دون شراكة مع إسرائيل (اسحاق و صقر ، 2004، الصفحات 19-20).

وبخصوص نهب الموارد المائيّة واستنزافها فقد أوضح الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ أنّ تشييد إسرائيل للجدار العازل سيعمل على تدمير أو عزل ما لا يقل عن تسعين بئر للمياه في الضّفة الغربيّة، ناهيك عن الأضرار المباشرة التي لحقت الينابيع نتيجة هذا الجدار، كما بين المركز أنّ المنطقة الغربيّة الواقعة خارج الجدار العازل تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربيّ والشّمال الشرقيّ، واللذين تبلغ كمية إنتاجهما للمياه المتجددة بحوالي 507 ملايين م3 سنوياً، بينما تقع معظم المنطقة الشرقيّة التي تمّ عزلها فوق الحوض الشرقيّ الذي ينتج سنوياً 172 مليون م3، بالإضافة إلى ذلك يشير المركز إلى أنّ أعداد الآبار الجوفيّة في هاتين المنطقتين تقدر بحوالي 165 بئراً، بينما تقدر أعداد الينابيع حوالي 53 ينبوعا (ابحيص و عايد، 2010، صفحة 18).

وتسعى إسرائيل من وراء تشييد الجدار العازل إلى ضمان استمرارها في نهب ما يزيد عن 400 مليون م3 من الموارد المائيّة الفلسطينيّة، وتمثل هذه الكمية جل كمية المياه المتجددة سنوياً التي ينتجها الحوض الجوفي الغربيّ (مليحس ، 2003، صفحة 73)، والذي يعتبر أهم مورد استراتيجيّ للدولة الفلسطينيّة، حيث يمتاز هذا الحوض كونه أكبر الأحواض الجوفيّة بالإضافة إلى سرعة وكثرة إنتاجه للمياه المتجددة سنويا، وتتشارك الضفة الغربيّة وإسرائيل في هذا الحوض، إلا أنّ إسرائيل تستنزف سنوياً ما حوالي 94 % من كمية المياه المتجددة سنوياً، في المقابل تقدر كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين بـ 6 % فقط.

أمّا فيما يتعلق بالحوض الجوفيّ الشماليّ الشرقيّ، فتنهب إسرائيل منه 80 % من كمية المياه المتجددة سنوياً، بينما تنحصر الحصة المستخرجة من هذا الحوض للفلسطينيين بـ 20 % فقط (اسحاق و صقر ، 2004، الصفحات 19-20).

أمّا بالنسبة للحوض الشرقيّ فيعد أضعف الأحواض وأكثر ملوحة لقربه من البحر الميت، كما تقع معظم مساحته داخل الضّفة الغربيّة، لذلك فهو متروك للفلسطينيين لاستخراج مياهه بالتنسيق مع إسرائيل (الصغير، الجدار الفاصل، 2008، صفحة 138)، وعلى الرغم من ذلك وضعت إسرائيل قيوداً صارمة على الفلسطينيين على حفر الآبار واستخراج مياه هذا الحوض، وتبلغ حصة المياه المستخرجة للفلسطينيين من هذا الحوض 54 مليون م3 من كمية المياه المتجددة سنوياً، بينما تبلغ الكمية التي تستخرجها إسرائيل من هذا الحوض 40 مليون م3 من كمية المياه المتجددة سنوياً، أمّا عن الكمية المتبقية والمقدرة بـ 78 مليون م3، فتدعي إسرائيل أنّها غير مستهلكة، إلاّ أنّه فعلياً هذه الكمية تستخدمها إسرائيل لأغراض السّياحة ولسدّ الاحتياجات الطّبيعيّة، حيث تشكل هذه الكمية 45 % من إجمالي كمية المياه المتجددة سنوياً (اسحاق و صقر ، 2004، الصفحات 19-20).

ويجب التنويه إلى أنّ كمية المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الواقعة في المناطق التي تمّ مصادرتها وعزلها من خلال الجدار العازل، يتم استهلاكها في مختلف الاستخدامات، كما أنّ هذه الآبار والينابيع ليست مخصصة لخدمة التجمعات السكانية الواقعة داخل المنطقة المعزولة فقط، بل تخدم أيضاً التجمعات السكانيّة الواقعة خلف الجدار العازل، وهو ما يظهر تعمد إسرائيل في سرقة كميات هائلة من المياه الفلسطينيّة واستنزافها، مما يؤدي إلى فقدان الفلسطينيين لمواردهم المائيّة وحرمانهم منها وبالتالي تهديد حياة الفلسطينيين ووجودهم، كذلك سيعمل الجدار العازل على عزل المسطحات المائيّة والأنهار الداخلية في المنطقة الغربيّة نحو 221 دونماً، بينما يعزل حوالي 685 دونماً في المنطقة الشرقية، حيث تشكل مجموع هاتين المنطقتين 99 % من إجمالي مجاري المياه في الضّفة الغربيّة (ابحيص و عايد، 2010، صفحة 18).

كما وسيؤثر الجدار العازل سلباً على جودة ونوعية المياه المستخرجة بسبب ارتفاع معدلات التّلوث وتعدد مصادره، بفعل الأنشطة العسكريّة المكثفة في محيط الجدار العازل لا سيما تحركات الآليات العسكريّة، بالإضافة إلى تهديد صلاحية المخزون المائيّ الاستراتيجيّ بسبب الإفراط الإسرائيليّ في استخراج المياه والذي يفوق معدلات التّغذية الطّبيعية (مليحس ، 2003، صفحة 73).

وقد ساعد الموقع الجغرافيّ للضّفة الغربيّة على تربعها على أكبر وأجود مخزون مياه جوفيّة، أيضاً ساعدت طبيعة أراضيها الصّخرية بعدم تسرب مياهها، كما وساعد بُعدها النّسبي عن البحر في ارتفاع درجة نقاء مياهها، لذلك سعت إسرائيل لنهب هذا المخزون الجوفيّ واستنزافه وحرمان الفلسطينيين من استغلاله، حيث استهدفت إسرائيل من خلال مستوطناتها غير الشرعيّة لاسيما المتواجدة في الضّفة الغربيّة أهم مصادر الموارد المائيّة فيها، ثم جاءت فكرة إقامة الجدار العازل لتشكل أداة فعالة ومرحلة متقدمة في نهب وسرقة المخزون الجوفيّ من مياه الشعب الفلسطينيّ (إبراهيم ، 2009، صفحة 72).

وعليه يتضح بأنّ إقامة الجدار العازل، ليس لدواعي أمنية كما تدعى إسرائيل، بل من أجل مصادرة ما تبقى من المياه الفلسطينيّة في الأراضي المحتلة، بعدما استنزفت المستوطنات المياه من قبل، وكذلك من أجل إحداث تغيير بيئيّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، فعدم وجود المياه فيها يعنى عدم وجود حياة عليها سواء كان إنسان أو حيوان أو نبات.

6. خاتمة

ان سياسة الاحتلال الاسرائيلي التي تقوم بها من بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلة عام1948 ، هي سياسة ممنهجة تقوم يها سلطة الاحتلال لالتهام الأخضر واليابس وكل مقدرات الشعب الفلسطيني ويعد بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967غير قانوني بموجب القانون الدولي.

فأنه يقع على إسرائيل كسلطة محتلة الالتزام والامتثال لقرارات الشرعية الدولية، لاسيما الالتزامات الواردة بموجب القانون الدولي الإنساني، ويقع اليوم على إسرائيل أكثر من أي وقت مضى الالتزام بوضع حد لسياستها الاستيطانية التي دمرت الاقتصاد الفلسطيني بهذه السياسة الهمجية وأيضا من خلال تجزئة واستنزاف الاقتصاد الفلسطيني وقطاعات آخري، ليس فقد مطالبة إسرائيل بوقف بناء هذا الجدار ومستوطنات جديدة ولكن أيضا تفكيك كل المستوطنات القائمة على الأراضي المحتلة مع دفع التعويضات اللازمة وإعادة الحال إلى ما كان عليه.

عقب الغزو العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية في 5 حزيران1967، سيطرت القوات الإسرائيلية على ما تبقي من الأراضي الفلسطينية سواء منها في الضفة الغربية وقطاع غزة كما سيطرت على الجولان السوري.

وبعد انتهاء الحرب، قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية اليها، مخالفة بذلك احكام القانون الدولي، الذي يعتبر كل من القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان أرض محتلة يسري عليها قانون الاحتلال الحربي، الذي يحظر على المحتل أحداث أي تغيير في الوضع الديمغرافي للمناطق المحتلة

وان حق تقرير المصير هو حق كفلته كل المواثيق والقرارات الدولية وهو من الحقوق الغير قابلة للتصرف، لأنه يعبر عن ارادة الشعوب في تقرير مصيرها، ولهذا فإن من حق الشعب الفلسطيني ان يقرر مصيره، واستخدام كافة الوسائل سواء السياسية او العسكرية من اجل انتزاع هذا الحق من المحتل الاسرائيلي.

وبهذا المعنى فإن حق تقرير المصير تم الاعتراف به دوليا، على أنه حق قانوني، لهذا فإن من حق الشعوب المطالبة بتقرير المصير أن تستخدم جميع الوسائل السلمية والعسكرية لتطبيق القانون واسترداد هذا الحق، وإذا كان لا بد من استخدام القوة، فهذا أمر مشروع، لأن الدولة التي تنكر حق تقرير المصير تنتهك القانون الدولي، وحسب دستور مجلس الأمن، فإن من حق مجلس الأمن نفسه استخدام القوة ضد الدولة التي لا تنفذ قراراته من هذا المنطلق فإن كل حركات التحرر التي تكافح من أجل تقرير المصير مشروعة، ولها حق الحماية من النظام الدولي، لأنها تقاتل من أجل تطبيق قانون هذا النظام، لهذا وجدنا كيف اعترفت الأمم المتحدة في قراراها عام**1974**، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنحتها عضو مراقب دائم في الجمعية العامة .

7. **قائمة المراجع:**

المراجع

أحمد نوفل. (2015). *دراسات متخصصة في القضية الفلسطينية*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

إكرام أبو الهيجاء. (2008). *عوامل تحديد المواقع الآثرية في الضفة الغربية الجدار العازل دراسة تحليلية*. الخليل: كلية الدراسات العليا.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . (2007). *مسح أثر جدار الضم والتوسع على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار في أراضيها* . رام الله: الجهاز المركزي للاحصاء .

بلال جبر. (2005). *تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

جاد اسحاق، و عبير صقر . (2004). *الانتهاكات الاسرائيلية للبيئة في الاراضي الفلسطينية*. بيت لحم، فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس " اريج ".

حسن ابحيص، و خالد عايد. (2010). *الجدار العازل في الضفة الغربية* (المجلد 1). بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

خالد العيلة . (2017). جدار الفصل العنصري وآثارة على القضية الفلسطينية . *الامن القومي الفلسطيني الخامس* (صفحة 16). غزة: اكاديمية الادارة والسياسة .

خليل طرمان. (2008). *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم – قلقيلية وجنوب الخليل بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية دراسة مقارنة*. نابلس، فلسطين : جامعة النجاح.

رهام الصغير ، و مروان غانم . (2011). الجدار الفاصل وتأثيرة على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس . *مجلة أريحا للدراسات الأمنيةوالدولية ع 1* ، صفحة 98.

رهام الصغير. (2008). *الجدار الفاصل*. فلسطين: جامعة بيرزيت.

عدنان عياش. (2009). *جدار الفصل العنصري الصهيوني آثارة السلبية على أراضي سلفيت* (المجلد المجلد 17). غزة: الجامعة الاسلامية.

غانية مليحس . (2003). جدار الفصل العنصري الاسرائيلي. *مجلة الدراسات الفلسطينية م 14 ع 55* ، صفحة 73.

كمال المنوفي. (1987). *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

مازن سلمان . (2005). *تقييم الثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

محسن صالح. (2015). *السلطة الوطنية الفلسطينية " دراسة التجربة والاداء 1994-2013* (المجلد 1). (محسن صالح، المحرر) بيروت، لبنان: مركز الزيتونة.

محكمة العدل الدولية. (2004). *فتوى محكمة العدل الدولية*. لاهاي: بدون.

محمد إبراهيم . (2009). *الجدار العازل ومستقبل الصراعالعربي – الاسرائيلي*. عمان، الأردن: كلية العلوم الانسانية جامعة الشرق الاوسط.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا". (2018). *أثر جدار الفصل على المواطنين الفلسطينيين*. رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا".

معين رجب. (2004). الآثار الاقتصادي لجدار الفصل العازل بين اسرائيل والفلسطينيين ،. *يوم دراسي حول جدار الفصل العازل* (صفحة 1). غزة: الجامعة الاسلامية.

منظمة التحرير الفلسطينية. (2017). *جدار الضم والتوسع العنصري*. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية.

موسى الدويك. (2015). الجدار القاتل وآثارة الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني – دراسة في اطار القانون الدولي العام. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات ، م 1 ، ع 37*، صفحة 57.

وزارة الاعلام الفلسطينية. (2014). *جدار الفصل العنصري في فلسطين*. رام الله: وزارة الاعلام الفلسطينية.

وزارة العمل الفلسطينية. (2014). *المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الاراضي الفلسطينية وقطاع العمل ،*. رام الله: وحدة السياسات والمشاريع.

وليد القواسمي. (2018). *أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الآثرية في الضفة الغربية* . رام الله: مركز رؤية للتنمية السياسية .

يوسف الاستاذ. (2010). الجدار الفاصل ومستقبل القضية الفلسطينية " دراسة في الجغرافيا السياسية " . *مجلة جامعة الازهر* ، صفحة 364.